الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقين
وان لم يقم به احد اثم جميع الناس بتركه وقتال الكفار واجب وان
لم يسترق ولا يجب الجهاد على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا اعمى ومقعد ولا
اقطع وان جعل العدو على بلد وجب على جميع الناس الدفع فيخرج المرأة بغير
اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا
مدينة او حصنا دعوهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن قتالهم وان
امتنعوا دعوهم الى اداء الجزية فان بذلوها فلهم ما للمسلمين وعليهم ما
عليهم ولا يجوز ان يقاتل من لم تبلغه دعوة الاسلام ولا يجب ذلك وان ابوا
استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم
وارسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا زروعهم ولا بأس برميهم
وان كان فيهم اسير مسلم او تاجر وان تترسوا بصبيان المسلمين او بالاساري
لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار ولا بأس باخراج النساء والصبيان
مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما يؤمن عليه ويكره اخراج ذلك في سرية لا
يؤمن عليها ولا تقاتل المرأة الا باذن زوجها والعبد الا باذن مولاه الا ان
يهجم العدو وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغلوا ولا يمثلوا ولا يقتلوا امرأة
ولا صبيا ولا شيخا فانيا ولا اعمى ومقعدا الا ان يكون احدهم ممن له
رأي في الحرب او تكون المرأة ملكة ولا يقتلوا مجنونا فان رأى الامام ان يصلح

اهل

اهل الحرب او فريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به فان
صالحهم مدة ثم رأى ان نقض الصلح انفع نبذ اليهم وقاتلهم وان بدا في الجناية
قاتلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان ذلك باتفاق قوم واذا اخرج عبيد عسكر
المسلمين فهم احرار ولا بأس ان يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلوا ما وجدوه
من الطعام ويستعملوا الحطب ويدهنوا بالدهن ويقاتلوا بما وجدوه من
السلاح كل ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يتملكوه
ومن اسلم منهم احرز باسلامه نفسه واولاده الصغار وكل ما هو في يده
او وديعة في يد مسلم او ذمي فان ظهروا على الدار فعقاره في وزوجته
وحملها في واولاده الكبار في ولا بأس في ان يباع السلاح من اهل الحرب
ولا يجوز ان يهبهم ولا يفادون بالاساري عند ابي حنيفة وقال ابو
يوسف ومحمد يفادى بهم اساري المسلمين ولا يجوز ان يمن عليهم واذا فتح
الامام بلدة عنوة فهو بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين وان شاء
اقر اهلها عليها ووضع عليهم الخراج وهو في الاسرى بالخيار ان شاء
قتلهم وان شاء استرقهم وان شاء تركهم احرارا ذمة للمسلمين ولا
يجوز ان يردهم الى دار الحرب واذا اراد العود وسعه مواشيه فلم يقدر على نقلها
الى دار الاسلام جعلها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها ولا يقسم غنيمة في دار
الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والردء والمقاتل في العسكر سواء واذا

٧٢